

نظرة حقوقية الى تأمين النفقة في الحؤول دون الطلاق

عباس ويشته*

دكتوراه في القانون الشخصى وعضو الهيئة العلمية (التدريسية) للجامعات الحرة في تاكستان

مقتطف

المشاكل الاقتصادية هي أحد عوامل تزايد الطلاق، وتقع مسؤولية التأمين المالى لنفقات المعيشة على عهدة الزوج حيث جرى توضيح هذه المسؤولية في اطار النفقة، وتم اشتراط تسديدها بتمكين الزوجة في ازاء الزوج، لكن الى أين يكمن مجال شمول هذه المسؤولية؟ وما هو عدد حالات الطلاق الناشئة عن عدم دفع النفقة؟ وبغية الحؤول دون مثل هذه الحالات من الطلاق ما الذى يمكن عمله؟ وفي هذا البحث تم التطرق الى الرد على هذه التساؤلات وتناول مفهوم النفقة، والاحتياجات المعاصرة للمجتمع فيما يتعلق بمصايدق النفقة، وعلاقة النفقة بالطلاق، والعوامل المؤثرة في عدم تسديد النفقة، وتصنيف المجموعات الفاقدة للقدرة المالية، وقدرة التأمين والضمان في حماية هذه المجموعات، واجراء دراسة تطبيقية مع مصر وتونس، و في الختام يقترح البحث تعديل «قانون ضمان النساء والأطفال الفاقدين للمعيل» من أجل خفض حالات الطلاق الناشئة عن عدم تأدية النفقة.

المفردات الأساسية

النفقة، الطلاق، التمكين، الضمان المالى، التأمين الاجتماعى، النساء.

الطلاق ولائحة حماية الأسرة

عبر التأكيد على الحؤول دون الطلاق

جواد حبيبي تبار*

دكتوراه و عضو الهيئة العلمية (التدريسية) في جامعة المصطفى العالمية.

مقتطف

الأسرة هي أهم المؤسسات الاجتماعية، والتغيير والتحويلات فيها يترك أثره أيضا على المجتمع، لذا يجب أن توضع في موضع الاهتمام الخاص من جانب الحكومات. وأحد العوامل المؤثرة في الأسرة مسألة الطلاق التي تتجلى تداعياتها على القطاعات القانونية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية و... المختلفة. ومن أجل ذلك قامت السلطة القضائية بتقديم لائحة (مشروع قانون) جديدة لحماية الأسرة الى البرلمان من أجل حل الاشكالات القانونية ذات الصلة بالعائلات، وهذه اللائحة تقوم بالاضافة الى حل اشطاليات القانون السابق بعرض مقترحات جديدة في سياق تدعيم الأسرة. وفي هذا البحث تم نقد ومناقشة بعض مواد اللائحة لاسيما المواد المتعلقة بالحؤول دون الطلاق واجراء الطلاق من قبيل أهلية محكمة الأسرة، ونفقات التحاكم والتقاضي وتقديم الدعوى، وجرى أيضا عرض الثغرات الموجودة فيها، وتقديم مقترحات في نطاق تعديل القوانين والاجراءات التنفيذية .

المفردات الاساسية

النكاح، الطلاق، الأسرة، الحؤول دون الطلاق، لائحة حماية الأسرة، محكمة الأسرة .

* - j-habibitar@hawzeh.net

الطلاق وثغرات قانون التحكيم

السيد مهدي جاللي*

دكتوراه في القانون الخاص ، وعضو الهيئة العلمية (التدريسية) في الجامعات الاسلامية
الحرّة - قرع نراق

مقتطف

وجود الخلاف بين الزوجين تبعاً للتباينات الشخصية لهما يعد أمراً طبيعياً، لكن هذا الأمر الطبيعي لا ينبغي أن يمضى قدماً باتجاه اهتزاز أركان الأسرة . لذلك بات لزاماً حسب توصية القرآن الكريم في سورة النساء تشكيل محكمة للصلح العائلي تقوم باقتلاع مادة النزاع والمصالحة بين الزوجين عند بروز مسببات الخلاف. و في القانون الإيراني يطلق على هذه المؤسسة "التحكيم" ، حيث حظيت باهتمام المشرع على الغم من النواقص التي تكتنف قوانينها، و في هذا البحث يتم التركيز على أسس التحكيم، ومسيرة تطور التقنين في موضوع التحكيم، ومناقشة القانون الحالي للتحكيم، وأستعراض الاشكاليات القانونية في القوانين الإيرانية، حيث يضع في اعتباره التحكيم في العراق وسوريا ومصر، و في النهاية يقترح قيام السلطة القضائية الى جانب محاكم الأسرة بتشكيل العدد المطلوب من شعب التحكيم المؤلفة من الخبراء القانونيين والمستشارين بشؤون الأسرة وعلماء النفس من أجل مساعدة المحكمة على صعيد حل الخلافات العائلية .

المفردات الأساسية

الحكم، الطلاق، الخلع والمباراة، الشقاق، اصلاح ذات البين، الطلاق التوافقي.

الصلة المفاهيمية للآيات القرآنية في موضوع الطلاق

باستقراء أصولي، تفسيري و لغوي

مهديا سادات مستقيمي*

استاذة مساعدة، وعضو الهيئة العلمية (التدريسية) في جامعة قم

مقتطف

مجال الصلة للآيات القرآنية واسع للغاية، لكن أهداف ، ومناهج العلوم ، وفرز الحدود العلمية أدى الى أن يقوم كل علم بانلاء اهتماماته ببعض أبعاد الصلة بين الآيات القرآنية ، و بغية التوصل الى نظرة شمولية في قضية الطلاق ينبغي الأخذ بعين الاعتبار الصلة المفاهيمية للآيات القرآنية من مختلف الجوانب الخفية والجلية. و في هذا البحث جرى السعى من خلال عرض التعاطى المفاهيمي للآيات القرآنية في المجالات العلمية الثلاثة، أصول الفقه و التفسير و علم اللغة، لمناقشة مواضع من قبيل العام و الخاص، و المطلق و المقيد ، و الناسخ و المنسوخ، و المجمل و المفصل ، و علاقة الآيات القرآنية بشأن النزول، و أشكال الصلة السياقية، و وحدة السور القرآنية، و التلفيق المفهومي في آيات الطلاق، و تقديم نماذج عينية في كل موضوع، و من هنا تتأكد ضرورة وجود النظرات و الآراء الفقهية في قضية الطلاق من أجل احراز حسن الاداء و حسن تفسير القوانين القائم على أساس الفقه .

المفردات الاساسية

الطلاق، أصول الفقه، التفسير، علة اللغة، الصلة المفاهيمية، الصلة السياقية.

* - Mostaghimi.mahdiya@yahoo.com

النساء والأطفال من ضحايا زمرة المنافقين الارهابية

السيد حسين هاشمي

دكتوراه في قانون العقوبات وعلم الجريمة، مدرس جامعي

مقتطف

*تشكلت منظمة مجاهدي خلق (مجاهدي الشعب) في عام ١٣٤٤ هجري شمسي على يد بعض الشباب المتنور (المتقف) بهدف اطاحة الحكومة (حكم البهلوي المقيور)، لكن بعد انتصار الثورة الاسلامية المباركة قامت (المنظمة) بالوقوف بوجه الثورة بصورة عملية ، و في عام ١٣٦٠ رحلت عن ايران ، وصارت في عداد مناوئي الثورة الاسلامية . مسعود رجوي القائد المتسلط على هذه الزمرة قام في هذه البرهة باختيار معظم قيادات هذه المنظمة من النساء . و في عام ١٣٦٨ أجبرت زمرة المنافقين أعضاءها ، لصورة سرية و على نحو واسع ، على ممارسة عمليات الطلاق الأيديولوجي أي بمعنى أنه يجب على كافة الأعضاء التفريط بحقهم بالزواج على طول الخط ، و في حالة وجود زوجات لهم ينبغي عليهم الانفصال عنهن بمنتهي الشنآن ، و قد أدى الطلاق الاجباري الى أفتعال مشاكل عديدة للأطفال والمساء والرجال الموالين لهذه الزمرة . و في هذا البحث جرى عبرة نظرة تفحص للجريمة أستبيان الأفكار و المتبنيات المذهبية لهذه الزمرة الارهابية فيما يتعلق بمكون الأسرة والانتهاك السافر لحقوق الأطفال والنساء في الزمرة ، و الطلاق الأيديولوجي ، و الآثار المترتبة على هذا القرار اللانساني ، اضافة الى المسؤولية الجنائية لقادة هذه الزمرة أمام المحاكم الداخلية والدولية، و في نهاية المطاف يقوم البحث باستعراض المقترحات التي تتبنى الدفاع عن حقوق النساء والأطفال من ضحايا النوايا الارهابية و ما يتعلق بإمكانية أن تعتمد الحكومة الايرانية الى رفع دعوى ضد زمرة المنافقين لدى المحاكم الدولية .

المفردات الأساسية

ضحايا الارهاب، حقوق النساء و الأطفال، المنافقون، الأسرة، الطلاق الأيديولوجي.

دراسة قانونية للمهر عند الاستطاعة أو عند المطالبة

محمد ساردوئي نسب*

دكتوراه في القانون الشخصي ، استاذ مساعد في جامعة طهران (برديس قم)

مقتطف

طبقا للتعليمات المرقمة ش ١/٣٤/٥٣٩٥٨ في ١٣٨٥/١١/٧ لمنظمة تسجيل الوثائق والاملاك، تقع على عاتق مسؤولي المكاتب الرسمية للزواج إفهام الزوجين شرطي العقد (المهر عند المطالبة أو المهر عند الاستطاعة) من أجل أن يتم انتخاب أحدهما ، و بذلك تغير فرضية (اقناع الزوج) الموجودة في المادة (٢) من قانون كيفية تطبيق المحكوميات المالية بخصوص المهر، وخفض عدد سجناء المهر. ويبدو أن تقاسم أحدهما الآخر شرط عند المطالبة وعند الاستطاعة يعتبر غير منطقي في تعليمات منظمة التسجيل، اضافة الى أن ذلك يجعل وصول المهر من الناحية القانونية فيه اشكال ، ويزيد من احتمال الاضرار من قبل الزوج . و في هذا البحث تمت مناقشة هذين الشرطين من الوجهة الفقهية و القانونية، و ثبت أن تعاطى هذه المنهجية يأتي منافيا لروح البند ٣٩ من المادة (١٤٨) ق.أ.م. لعام ١٣٥٦ و المادة (٥٨) من ق.ت.أ. و لعام ١٣١٨. كما أن عدم إمكان صدور التنفيذ الاجرائي و وصول المهر عبر طريق اجراء التسجيل من خلال اشتراط المهر بالاستطاعة يؤدي الى قيود غير مبررة بالنسبة للزوجة.

المفردات الاساسية

الدين، الأجل، المهر عند الاستطاعة، المهر عند المطالبة، دين لازم التأدية .

